



من يسعى إلى إشعال الحرب مجدداً في ليبيا؟

معنويات أعداد أخرى، حتى إن ما لا يقل عن ألف مرتزق سوري طلبوا علانية إعادتهم إلى بلادهم، كما بات واضحاً أن هناك صراعاً خفياً بين ميليشيات محلية باتت ترى أنها مستهدفة من وزير الداخلية فتحي باشاغا، وجماعات المرتزقة التي تمارس نوعاً من المكابرة إضافة إلى الخطوة التي تحظى بها إضفاء ماليها، وأصبح هناك من يؤكد أن تجاوز الخلافات بين الطرفين هو الدفع بهما معاً لميادين القتال في حرب يراها أن تندلع في أقرب وقت.

قد تندد الرئيسة المؤقتة للبعثة الأممية، ستيفاني ويليامز، بالعمليات العسكرية وتنادي بوقفها، وتتبنى ادعاءات الميليشيات بأن الجيش الوطني يخرق الهدنة أو يقصف المدنيين، مثلما فعلت الثلاثاء في بيان عن استهداف سجن الرومي بعين زارة، ولكن المؤكد أن هناك دُفعاً للحرب الطاحنة، وفق رهان تركي قطري إخواني ميليشياوي على استغلال الظرف المحلي والدولي وتحميل المسؤولية إلى القيادة العامة للقوات المسلحة

خلال الأيام الماضية، وصل إلى الميليشيات والمرتزقة أمر تركي قطري بالدفع نحو الحرب، وذلك لعدد من الأسباب منها، أولا اعتقاد نظام أردوغان أن الجيش الوطني منهزم في الإشراف على تنفيذ إجراءات حظر الجولان التي فرضها في المناطق الخاضعة لسيطرته، وثانياً انصباب اهتمام العالم بما فيه الدول المؤثرة في الملف الليبي على أزمة كورونا وبالتالي ليس بوسعه اتخاذ أي إجراء مؤثر يخص الوضع في ليبيا، وثالثاً لأن بقاء الجيش في مواقعه الحالية يمثل انتصاراً له عشية إحياء الذكرى الأولى لإطلاق عملية طوفان الكرامة في الرابع من أبريل القادم، ورابعاً لأن حالة الجمود سدفع إلى استمرار غلق الحقوق والمواثيق النقطية بما يزيد من الضغط المالي والاقتصادي على حكومة السراج، ومن ورائها على سياسة النهب التي يعتزدها أردوغان، كما لم يعد خافياً أن عمليات الاستنزاف التي يمارسها الجيش وإلى اليوم تدفع الدولة من دماغها ثمن فتح الحركة الإسلامية الطريق أمام التنظيمات الجهادية للمركز في تونس كقاعدة في المنطقة لأنشطتها الإرهابية والتغطية على حركة تسيير الجهاديين إلى بؤر التوتر عن طريق جمعيات دينية مشبوهة تربطها إلى مقتل أعداد من المرتزقة، وانتهيار

تريكية، والتي يشهد جناحها المدني الاستمرار في نقل المرتزقة عبر رحلات جوية لم تقطع حتى بعد الإجراءات التي اقترتها حكومة السراج للتوقي من كورونا، بينما بات جناحها العسكري مخصصاً للضباط الأتراك، ولإطلاق الطائرات على الأهداف العسكرية والمدنية، وهذا يعني أن على الجيش أن لا يستهدف تلك القاعدة وإلا أصبح متهماً بتعمد قصف مقر لعزل مرضى كورونا، فتُحْتَجُّ مركز العزل الصحي تزامناً مع الإعلان عن أول حالة كورونا أعلنت عنها وزارة صحة حكومة فاخر السراج الثلاثاء، وفي ذلك إشارة إلى أن قاعدة معتيقة المحتلة من قبل الأتراك، أصبحت محصنة إنسانياً من الاستهداف العسكري، لتتلق ميليشيات أسامة الجويلي المدعومة بالمرتزقة بعد ساعات في الهجوم على قاعدة الوطنية الجوية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني منذ عام 2014، والتي تعتبر أكبر قاعدة من نوعها في البلاد، والوحيدة غير المهياة إلا للأعمال العسكرية، عكس بقية القواعد التي تضم أجنحة للنشاط الجوي المدني، وقبائل الزنتان قاد في الهجوم على قاعدة الوطنية المدعومة بملحين ومرتزقة سوريين وأفارقة لاستهداف قاعدة أغلب العاملين فيها من أبناء مدينته وقبيلته المحليين للجيش الوطني، وهذا كاف لمعرفة ما يتم التخطيط له في الغرف المظلمة، فالميليشيات تسعى إلى تاجيع حرب بين أبناء المنطقة والأسرة الواحدة، وعلى جميع محاور القتال تقوم الميليشيات المدعومة بمرتزقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتحرش بالجيش، حدث هذا في عين زارة وطريق المطار وصلاح الدين والمشروع والهيرة والرملية، وفي شرق مصراتة وجنوبيها، بهدف جر القوات المسلحة إلى حوض معركة يقول أمراء الحرب إنها محسومة لفاندهم بفضل الدعم التركي والآف المرتزقة الذين تم نقلهم من شمال غرب سوريا إلى شمال غرب ليبيا.

لا تقف الميليشيات عند ذلك، بل ترفع من وتيرة إرهابها بقتل الأحياء المدنية

الحرب على مختلف محاور القتال سواء في طرابلس أو في طوق مصراتة، وذلك بحرقها المتعمد للهدنة الإنسانية، فما يهمها هو استفزاز الجيش والدفع به إلى رد قوي، يدفع نحو استئناف المعارك والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الـ 12 من يناير الماضي، ولعل في الهجوم على قاعدة الوطنية الجوية المتاخمة للحدود مع تونس، الدليل على أن الأمم المتحدة والدول الكبرى لا تزال تعيش ذات الوهم الذي تورطت فيه منذ عقود، وهو الوثوق في ميليشيات تحمل السلاح دون أي انضباط أو وعى بالقوانين والأسس المرجعية للعسكرة كعمل خضوع لضوابط تجسدها الجيوش النظامية باعتبارها تخضع لقيادات قابلة للمساءلة، بينما تفتقد إليها الميليشيات التي عادة ما تتشكل من أفراد غير مهيين لفهم القوانين الدولية أو للتعامل مع أخلاقيات الميدان، بقدر ما يندفعون بغرائز البحث عن مكاسب مالية أو سياسية أو اجتماعية أو خدمة مشاريع عقائدية أو حزبية أو طائفية.

الأيام الماضية شهدت نقل المزيد من المرتزقة والسلاح من تركيا إلى طرابلس ومصراتة، في تحدٍ ملعن للقرارات الدولية. هناك اتفاق بين الميليشيات والراعي التركي وقوى الإسلام السياسي على أمرين مهمين وهما استهداف ممرات الجيش، والإدعاء بأنه المسؤول عن انهيار الهدنة، فحدث السنوات الماضية علمت الميليشيات والإخوان أن العالم لا ينتبه إلى الحقائق الميدانية بقدر ما ينتبه إلى من يصرخ أكثر، ومن يتفوق على غيره في فبركة الأكاذيب واعتماد التضليل الإعلامي وخاصة عندما يكون مدعوماً من الأموال القطرية، تعمدت حكومة الوفاق تكوين مركز للعزل الصحي لمرضى كورونا في قاعدة معتيقة التي تحولت إلى مستعمرة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا تكف ميليشيات حكومة فاخر السراج عن محاولاتها لإشعال الحرب على مختلف محاور القتال سواء في طرابلس أو في طوق مصراتة، وذلك بحرقها المتعمد للهدنة الإنسانية، فما يهمها هو استفزاز الجيش والدفع به إلى رد قوي، يدفع نحو استئناف المعارك والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الـ 12 من يناير الماضي، ولعل في الهجوم على قاعدة الوطنية الجوية المتاخمة للحدود مع تونس، الدليل على أن الأمم المتحدة والدول الكبرى لا تزال تعيش ذات الوهم الذي تورطت فيه منذ عقود، وهو الوثوق في ميليشيات تحمل السلاح دون أي انضباط أو وعى بالقوانين والأسس المرجعية للعسكرة كعمل خضوع لضوابط تجسدها الجيوش النظامية باعتبارها تخضع لقيادات قابلة للمساءلة، بينما تفتقد إليها الميليشيات التي عادة ما تتشكل من أفراد غير مهيين لفهم القوانين الدولية أو للتعامل مع أخلاقيات الميدان، بقدر ما يندفعون بغرائز البحث عن مكاسب مالية أو سياسية أو اجتماعية أو خدمة مشاريع عقائدية أو حزبية أو طائفية.

الجزائر: إجراءات غير كافية لمواجهة كورونا

أن عدم العمل بها سوف يؤخر أو يبطل الانتقال السريع من طور احتواء انتشار فيروس كورونا إلى طور القضاء عليه عبر التراب الوطني.

وفي هذا الخصوص يعيب هؤلاء المراقبون على النظام الجزائري عدم إنشاء خلية وطنية مركزية على مستوى الهرم الأعلى للدولة في شكل مجلس وطني حكومي / شعبي موسع يضم ممثلين عن الحكومة، ورئاسة الجمهورية، والأحزاب المعارضة، والحراك الشعبي، ومختلف منظمات المجتمع المدني وفي المقدمة اتحاد الأطباء بكل تخصصاتهم، وتنظيمات المرضين والصيادلة ومديريات الصحة المركزية والولائية والبلدية، وربطها جميعاً بخلايا فرعية تكون امتداداً لهذا المجلس على مستوى المحافظات والبلديات في الجزائر العميقة، تقوم مع بالتنسيق وبتفعيل وتطبيق القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للامن الوطني والمقترحات الإضافية الأخرى التي يقترحها المجلس الوطني الموسع قصد ضمان التنفيذ التشريعي الفوري لكل البرامج الصحية المخطط لها بدقة على مستوى المدن والأرياف على نحو يقوي وازع النكتل الوطني، ويضمن إرساء تقاليد تقاسم مسؤولية الامن الصحي الوطني، ويحقق هدف الانتصار على فيروس كورونا، ويقطع يقصي دائماً تنظيمات المواطنين والنخب من المساهمة الفعلية في الشأن العام.

إلى جانب أوجه القصور هذه يلاحظ أيضاً أنه قبل انفجار أزمة فيروس كورونا لم تستمع الحكومات المتعاقبة ومختلف أجهزة الدولة الجزائرية للانتقادات التي ما فتئت توجه إلى الواقع المتردي للمستشفيات والمؤسسات الصحية المختلفة في البلاد ولفضل المخابر الجزائرية المتخصصة شكلاً في صناعة الأدوية والأجهزة الطبية في توفير أسباب الحصانة التي تحمي المواطنين، وفي هذا الخصوص صرح الباحث الجزائري المعروف دولياً باكتشافه للمكمل الغذائي لعلاج داء السكري الناجح توفيق زعيبط لصحيفة الشروق اليومية قائلًا "الجزائر تمنع التجارب الكلينيكية وحتى على الحيوانات غير ممكنة.. والبحث العلمي في بلادنا مجرد كلام من دون فعل".

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى عدم مصارحة الحكومة للمواطنين منذ هجمة كورونا بخصوص السقف الأدنى لقدرة الدولة على المدى القصير والمتوسط والطويل لضمان توفير مستلزمات الامن الغذائي والمالي للشرائح العمالية والفلاحية الفقيرة ذات الدخل المنخفض في هذا الظرف الصعب.

تتحين الفرصة للركوب على الحدث وتسجيل نقاط في حرب تخوضها الدولة لتقرير المصير.

فلا يمكن إدراج لأمبالاة رئيس الحركة راشد الغنوشي لدعوات رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، المتكررة من أجل تمكينه من صلاحيات دستورية استثنائية تسهل عمل الحكومة في مجابهة تفشي الـ فيروس، إلا في خاتمة إرباك مؤسسات الدولة وتعطيل عمل الحكومة التي تسابق عقارب الساعة لاحتواء الوضع وتفادي سيناريوهات أكثر تطرفاً.

تعيش تونس لحظة فارقة من تاريخها الحديث ومفصلية ستحدد ملامح مستقبل البلاد في قادم الأيام، ولذلك تستوجب هذه المرحلة الحرجة

أزراح عمر
كاتب جزائري

صدرت الإثنين الماضي عن اجتماع المجلس الأعلى للامن الوطني الجزائري عدة قرارات ترمي إلى احتواء زحف انتشار فيروس كورونا عبر القطر الجزائري، ولكن بعد يوم واحد فقط من ذلك الاجتماع أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 34 إصابة جديدة فضلاً عن وفاة مواطنين أحدهما من محافظة تيزي وزو والثاني من محافظة بومرداس المتاخمة لعاصمة البلاد وللمناطق الصناعية بضواحيها. ويعني تصاعد الإصابات بين المواطنين أن هناك خلافاً في العلاقة بين أجهزة الدولة وبين المواطنين الذين لا يطبقون التعليمات الصادرة، وجراء ذلك فإن فايروس كورونا سوف يبقى يهددم الأمر الذي يتطلب الإسراع في تطبيق هذه القرارات ميدانياً وعلى نحو صارم لمواجهة تعقيدات الصعوبات والمخاطر التي سواجها المواطنون في الأيام القادمة، خاصة وأن الدوائر الصحية التابعة للحكومة الجزائرية قد أكدت أن هناك 388 حالة مشتبه بها، وأن جميع المشتبه بهم يوجدون راهناً تحت الرقابة الطبية بانتظار ما سوف تسفر عنه نتائج التحاليل الخاصة بهم.

من المعروف أن مجموعة القرارات التي فرضت حتى الآن تشمل الحجر على العاصمة الجزائرية المكتظة بالسكان والتي يظن أنها ما لا يقل عن خمسة ملايين نسمة، والحجر الصحي التام للمواطنين في المنازل على المستوى الوطني وبشكل خاص في المحافظات التي غزاها فيروس كورونا، ويبتظر أن تدوم فترة الحجر هذه عشرة أيام قابلة للتجديد مع منع الحركة من وإلى ولاية البلدية الأكثر تضرراً والتي يبلغ عدد الإصابات فيها 134 إصابة من إجمالي 264 إصابة مسجلة عبر الوطن كله حتى يومنا هذا.

إلى جانب ذلك فإن المجلس الأعلى للامن الوطني قد قرر أيضاً تسريح 50 في المئة من العمال، فضلاً عن الإقفال التام للحدود، وتجسيد الملاحه الجوية والبحرية ومنع تنقل سيارات وحافلات الأجرة والنقل الجماعي من الحركة عبر كافة التراب الوطني، إلى جانب منع التجمعات البشرية التي تتجاوز شخصين وحفلات الأعراس، وغلق المطاعم والمقاهي وغيرها من الإجراءات.

لا شك أن نجاح هذه القرارات مشروط بعدة عوامل حاسمة لم تلجأ إليها الحكومة الجزائرية ورئاسة الدولة رغم أهميتها الإستراتيجية، ويرى المراقبون لتطورات الوضع الصحي في الجزائر

محمد علي العونني
كاتب صحافي تونسي

لا يذكر تاريخ تونس الحديث ولو وقفة حاسمة تحسب لحركة النهضة الإسلامية في صف الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العامة في مثل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد.

ففي جل الأزمات التي عصفت بتونس منذ نهاية التسعينات وإلى اليوم، خيرت الحركة الإسلامية الإصطفاً بعيداً عن ذاء الواجب، تصيّد الفرض لاستغلال الظرف على أكمل وجه لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

وها هي اليوم تقف في المكان ذاته حيا ل أزمة تفشي فايروس كورونا،

النهضة.. الصيد في الماء العكر

علاقات بدول تدعم تيارات الإسلام السياسي تركيا وقطر. لن ينسى التونسيون من وقف معهم في هذه المحنة ومن خذلهم، وسيكون الموعد في أول انتخابات مقبلة لتحصد النهضة ما زرعت في هذه الأيام العصيبة.

النهاية باتت قريبة.. فالحركة تعيش اليوم على وقع أزمة حقيقية وخلافتها قادتتها خرجت إلى العلن ونزيف الاستقالات لن يتوقف طالما يمعن راشد الغنوشي في سياسة الإقصاء والتفرد بسلطة القرار. إن السياسة مواقف تظهر عند الشدائد.. ستتصنر تونس على هذا الواء وستقتضع هذه الغيمة السوداء حاملة معها أشباه السياسيين والانتهازيين.

ولكن النهضة لم تكن في مستوى تلك اللحظة الفارقة بتعاملها آنذاك مع السلطة بمنطق الغنيمة، حصيلة ثلاث سنوات من حكم الترويكما أثقلت كاهل الدولة التونسية المنهك اقتصادياً واجتماعياً وأمنيًا.

فالحركة سعت منذ توليها زمام الحكم إلى تعزيز قبضتها على السلطة واحتكارها لصلاحيات الرئاسات الثلاث التي كانت تحت إمرة راشد الغنوشي.

وإلى اليوم تدفع الدولة من دماغها ثمن فتح الحركة الإسلامية الطريق أمام التنظيمات الجهادية للمركز في تونس كقاعدة في المنطقة لأنشطتها الإرهابية والتغطية على حركة تسيير الجهاديين إلى بؤر التوتر عن طريق جمعيات دينية مشبوهة تربطها

النظام السابق، واكلت للحركة مهمة قيادة البلاد إلى مرأفا الأمان وبناء ديمقراطية حديثة تعيد الاعتبار للفتات المهمشة وتحارب الفاسد.

على الرغم من أن الظرف الحالي يقتضي تعالي كل الأطراف عن الحسابات الحزبية والشخصية، إلا أن حركة النهضة تسعى إلى انفعال الأزمات بين أروقة الحكم وتكبير السلطة التنفيذية

والدقيقة توحيد ورض الصفوف لدعم جهود الدولة لمكافحة هذا الواء الذي يهدد الإنسانية جمعاء، بعيداً عن المناكفات والحسابات السياسية.

وعلى الرغم من أن الظرف الحالي يقتضي تعالي كل الأطراف عن الحسابات الحزبية والشخصية، إلا أن حركة النهضة تسعى إلى انفعال الأزمات بين أروقة الحكم وتكبير السلطة التنفيذية.

والتاريخ سيشهد بموقف الحركة الذي خذل التونسيين ولم يرتق إلى مستوى هذا الحدث الجلل، ولكن ذلك ليس بغريب على تيار إسلامي تشبع من مدرسة الإخوان المسلمين، وليست المرة الأولى التي تخذل فيها الحركة تطاعات التونسيين، فبعد ثورة يناير 2011 التي اقتلعت

تتحين الفرصة للركوب على الحدث وتسجيل نقاط في حرب تخوضها الدولة لتقرير المصير.

فلا يمكن إدراج لأمبالاة رئيس الحركة راشد الغنوشي لدعوات رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، المتكررة من أجل تمكينه من صلاحيات دستورية استثنائية تسهل عمل الحكومة في مجابهة تفشي الـ فيروس، إلا في خاتمة إرباك مؤسسات الدولة وتعطيل عمل الحكومة التي تسابق عقارب الساعة لاحتواء الوضع وتفادي سيناريوهات أكثر تطرفاً.

تعيش تونس لحظة فارقة من تاريخها الحديث ومفصلية ستحدد ملامح مستقبل البلاد في قادم الأيام، ولذلك تستوجب هذه المرحلة الحرجة

محمد علي العونني
كاتب صحافي تونسي

لا يذكر تاريخ تونس الحديث ولو وقفة حاسمة تحسب لحركة النهضة الإسلامية في صف الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة العامة في مثل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد.

ففي جل الأزمات التي عصفت بتونس منذ نهاية التسعينات وإلى اليوم، خيرت الحركة الإسلامية الإصطفاً بعيداً عن ذاء الواجب، تصيّد الفرض لاستغلال الظرف على أكمل وجه لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

وها هي اليوم تقف في المكان ذاته حيا ل أزمة تفشي فايروس كورونا،